رأي القدس

مقايضة امريكية ايرانية على العراق

■ اثبت الايرانيون دهاء سياسياً ملحوظاً في تعاملهم مع الولايات المتحدة الامريكية، وما القبول الامريكي بالعرض الايراني باجراء مفاوضات بين الجانبين لترتيب الاوضاع في العراق الا الحلقة الاحدث في هذا الاطار.

فايران كانت القوة الاقليمية الاكثر استفادة من الحربين الامريكيتين في العراق وافغانستان، فقد اراحتها الادارة الامريكية الحالية من اهم عدوين، وهما نظام الرئيس العراقي صدام حسين الذي فشلت في اطاحته على مدى ثماني سنوات من الحرب الطاحنة في الثمانينات، وحكومة طالبان السنية المتطرفة في افغانستان التي هزمت حلفاء ايران في مزار شريف، وقتلت دبلوماسيين ايرانيين في قنصلية ايرانية فيها.

الحوار الامريكي الايراني حول العراق الذي بدأ بدعوة لعقده من قبل السيد عبد العزيز الحكيم رئيس الائتلاف الشيعي الحاكم في بغداد، يشرع التدخل الايراني في العراق، ويجعل من ايران وصياً معترفاً به في الشأن العراقي.

التدخل الايراني في العراق بدأ يأخذ طابعاً ملموساً منذ اليوم الاول للحرب الامريكية، فمعظم حلفاء واشنطن الذين تآمروا معها على غزو العراق واطاحة نظام البعث، كانوا من اقرب المقربين الى ايران، فقوات بدر الميليشيا الرئيسية للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية التي يتزعمها السيد الحكيم تأسست وتدربت في ايران، وكانت الحكومة الايرانية تسدد رواتبها من خزينة الدولة، والشيء نفسه يقال عن حزب «الدعوة».

وربما يفيد التذكير بان الدكتور احمد الجلبي المحرض الابرز على غزو العراق اتهمته الادارة الامريكية بالعمالة لايران، وقالت انه سلم الشيفرة السرية للاتصالات الامريكية الى حكومة طهران، واغارت على مكاتبه وصادرت محتوياتها.

وفي ظل هذه الحقائق كان من المتوقع ان تنجح الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران في اختراق قوات الامن والحرس الوطني، وتحكم السيطرة عليها، بحيث تجعل منها قوات تخدم مصلحة الائتلاف الشيعي فقط وليس العراق برمته. وتتحول الى ورقة ضغط قوية في يد ايران تستخدمها في الوقت المناسب لمساومة الادارة الامريكية.

ويبدو ان الوقت المناسب قد جاء فعلاً، فالعلاقات الامريكية الايرانية تزداد توتراً بفعل البرنامج النووي الايراني، وفشلت التهديدات الامريكية بضرب ايران في دفع حكومتها للتراجع والتخلي عن طموحاتها النووية، وازاء اقتراب الطرفين من حافة المواجهة العسكرية، اصبح الظرف ملائماً لعقد صفقة على حساب العراق والقوى الاخرى فيه، وبعضها قوى شيعية.

وربما نقف الآن امام مقايضة غير مسبوقة، اي ان تتخلى ايران عن طموحاتها النووية ولو مؤقتاً مقابل ان تحقق كل طموحاتها الاقليمية في السيطرة على العراق، وبمباركة امريكية، ومساندة من السيد الحكيم الرجل الاقوى في الائتلاف الحاكم حالياً.

واذا حدثت هذه المقايضة فعلاً، فان ايران ستتحول الى القوة الاقليمية الاعظم في المنطقة، ليس من حيث كونها تتحكم باكبر احتياطات نفطية (العراق وايران) وانما في منطقة الخليج والجزيرة العربية بأسرها حيث يوجد ثلثا احتياطات النفط في العالم.

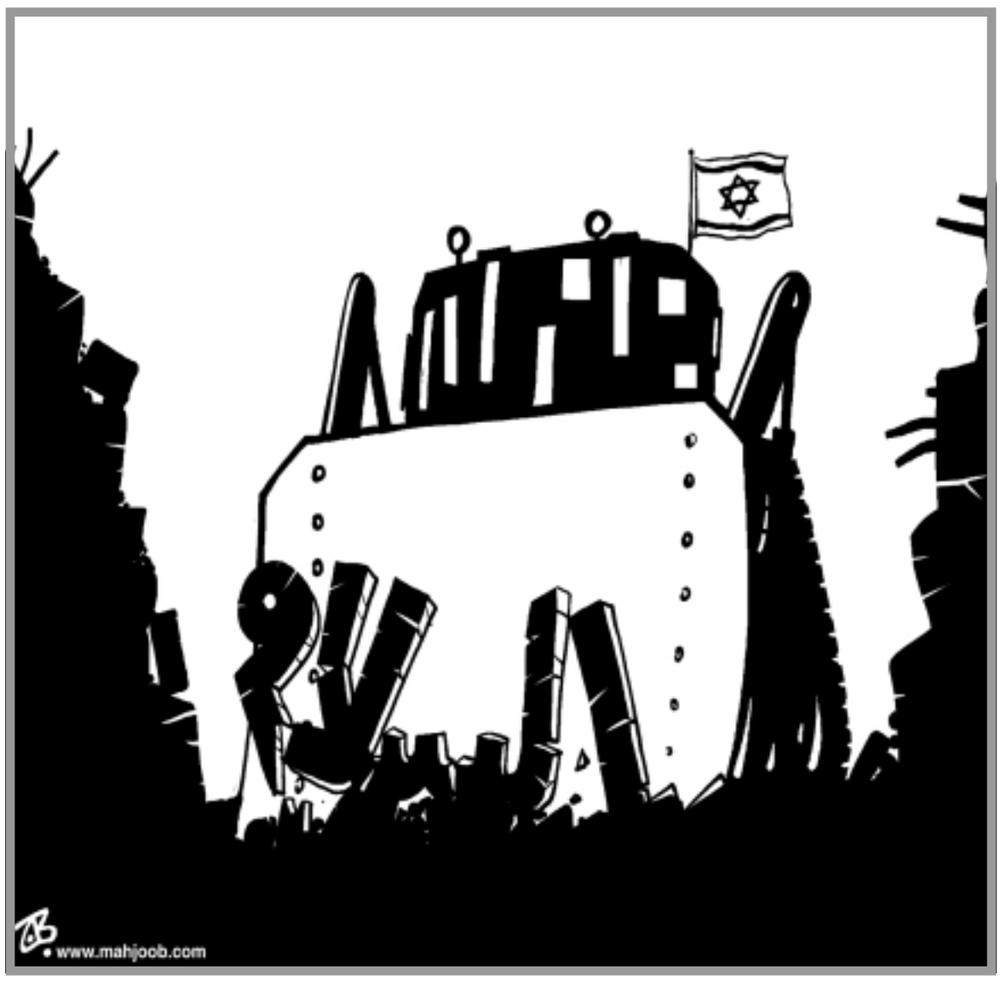

عملية أريحا وسلطة محمود عباس: جريمة مَن التي لا تُغتفر؟

صبحي حديدي *

■ في وصف هجوم الجيش الإسرائيلي على سجن أريحا، واقتحامه بقوّة الدبابة والجرّافة، وتهديم جدرانه وأسواره ومهاجعه، ثمّ اعتقال الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ورفاقه، وقبل هذا ممارسة ألوان من الإهانة ضدّ حرّاس السجن والسجناء الفلسطينيين (لم يكن إخراجهم عراة إلا المشهد العلني، أو الإعلاني ربما، وما خفي كان أعظم!)... في وصف هذا كلّه قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس: «جريمة لا يمكن أن تغتفر»، و«إهانة للفلسطينيين»، و«خرق فاضح للاتفاقات». لكنه، وهو العائد من زيارة أوروبية انقطعت بفعل الحدث، أعاد التشديد على أنّ السلطة الوطنية الفلسطينية سوف تواصل التمسك بالرعاية الدولية للاتفاقات الموقعة مع الدولة العبرية، بل أضاف لا فضّ فوه: «لن نتراجع، وسنواصل العمل»!

والحال أنّ تمسك السلطة بالاتفاقات لا يقدّم ولا يؤخّر كما يعرف عباس نفسه، ربما أفضل مما يحدس أبناء الشعب الفلسطيني الذي يعانون الأمرّين جرّاء تلك الاتفاقات، موقعة كانت في العلن وحدائق البيت الأبيض وطابا والعقبة، أم مبرمة تحت جنح الظلام؛ خاصة لرعاية الكبارفي واشنطن ولندن وموسكو وستراسبورغ، أم متفق عليها مع الصغار وحدهم. الجانب الإسرائيلي هو الذي يخرق ـ أو بالأحرى: ينسف ويقوّض ويهدم وينقض... ـ أيّ وكلّ اتفاق حينما يشاء، أينما اقتضت الضرورة، وكيفما كانت الوسائل. هذا بافتراض أنّ أياً من الاتفاقات تلك جرى تطبيقه على أي نحو ملموس، ليس كلياً فحسب بل أيضاً في الحدّ الشكلي الأدنى.

ثمّ ما الذي يعنيه عباس بهذه العبارة العجيبة: «جريمة لا يمكن أن تغتفر»؟ هل يعقل أنّ بعض جرائم الاحتلال، أيّ احتلال في الواقع، وهذا الاحتلال البربري الهمجي تحديداً، يمكن أن تُغتفر؟ ماذا إذا إلا إذا كان القصد جريمة من نوع سحب بطاقة التجوّل الممتازة، الـ VIP، من أحد كبار أفراد السلطة الفلسطينية، بحيث تصبح سهراته وحلّه وترحاله مقيّدة مشروطة؟ وما الذي يمكن أن لا يكون «إهانة للفلسطينيين» في سلوك الاحتلال، كلّ سلوك الاحتلال؟ وما الذي التزمت به الدولة العبرية من قبل، في العهود كافة بعد كتابة مسوّدات أوسلو، وقبل سنوات طويلة من صعود أرييل شارون إلى السدّة الاعلى في هرم القرار الإسرائيلي، لكي يصبح الدوس على البروتوكول الخاص بسجن أحمد سعدات ورفاقه بمثابة «خرق فاضح للاتفاقات»؟ وهل ثمة «خرق فاضح»، وآخر غير فاضح: مهذّب، مؤدّب، محترم؟

ومن الإنصاف، والواقعية البسيطة كذلك، التفكير بأنّ قسطاً كبيراً من الإهانة التي يقول عباس إنها لحقت بالفلسطينيين، إنما لحق به هو أولاً وقبل أيّ من أبناء فلسطين، ولحق به شخصياً أولاً، وفي موقعه الإعتباري ثانياً أو بالتكافل والتضامن! ولا ندري ما ستتكشف عن الأيام من أسرار حول عملية أريحا، وما إذا كان توقيت شروع عباس في جولته الأوروبية يتزامن ـ ونقصد على النحو العملياتي الذي يتضمن تعطيل أوالبات القرار العسكري والأمني الفلسطيني في المقام الأول ـ مع موعد العملية. ويستوي في هذا أن يكون صاحب الخديعة في واشنطن أو لندن أو ستراسبورغ أو تل أبيب أو رام الله، ما دامت العملية تمّت هكذا: خلال واحدة من أسفار عباس، الذي لا يسافر هذه الأيام كثيراً بالنظر إلى أنّ عواصم القرار توافقت على وضع السلطة الوطنية الفلسطينية في الثلاجة، ريثما تتضح الأمور على جبهة تشكيل الوزارة الجديدة وتولي «حماس» مقاليد الأمور.

الأرجح، إذاً، أنّ شهر العسل بين عباس وعواصم القرار الدولي، واشنطن ولندن خصوصاً، قد ولّى ومضى، ليس إلى غير رجعة ربما (إذ لا يمكن الاستغناء عن دور الرجل في المستقبل، مثلما لم يكن ممكناً الاستغناء عنه في الماضي)، بل حتى إشعار آخر مرهون مباشرة بما ستفعل «حماس»، أو... بما لن تفعل! بداه أوكفتا، هو وبطانته الفتحاوية، عرفاتية كانت أم عبّاسية قريعية رجوبية دحلانية، فاسدة كانت أم انتهازية أم تسلطية استخباراتية عسكرتارية، وأفواههم نفخت بكلّ ما يجعل فوز «حماس» الكاسح تحصيل حاصل، وعاقبة منطقية، وعقاباً عادلاً. لماذا، والحال هذه، ينبغي أن تقدّم واشنطن ولندن طوق النجاة إلى هذا أو ذاك من رجالات عهد بائس بغيض؟ بل ما الذي يمنع واشنطن ولندن، بالتشاور التامّ مع تل أبيب، من إسقاط القشّة التي تقصم بعير ما تبقى من هذه السلطة، والبادئ أظلم؟

وراهنوا أنّ الزمن لن يطول، أو هو على مرأى منّا هذه الأيام أيضاً، حين سينقلب شهر العسل إلى شهور ممضّة من التقريع والتأنيب والملامة ضدّ عباس وأجهزته، على نحو لن يفاجئنا إذا شابه ما فعل الرئيس الامريكي جورج بوش الابن مع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وكان بوش، ومنذ الأسابيع الأولى لأدائه القسم وحلوله في المكتب البيضاوي، يريد من عرفات أن يتحلى بمبدأ «القيادة»، وأن يثبت أنه «زعيم»، وأن يقتلع «الإرهاب الفلسطيني» من جذوره، وأن يبذل نسبة مئة في المئة من جهود ضبط «أعمال العنف»...

في المعاني الأوضح خلف هذه العبارات، كان بوش يريد من عرفات أن يتولّى دور الشرطي الداخلي المكلّف بالحفاظ على أمن الاحتلال الإسرائيلي؛ وأن يقامر باحتمال نشوب حرب أهلية فلسطينية ـ فلسطينية ليس بين السلطة الوطنية و«حماس» فحسب، بل أيضاً بين «فتح» أولى تقاوم الإحتلال و«فتح» ثانية تسهر على راحة الإحتلال؛ وأن «يسلّم الإرهاب أو يسلّم السلطة» كما كان يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو. وأفضل الأمثلة على الحال تلك التي أرادوها لعرفات هي التالية: كان نتنياهو هو الذي اضطرّ إلى إطلاق سراح الزعيم الروحي لحركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين، بناء على ضغط من العاهل الأردني الراحل الملك حسين، وينبغي أن يكون عرفات، «زعيم» الفلسطينيين، هو الذي يعتقله أو يضعه قيد الإقامة الجبرية. في تمثيل ثانٍ للمعادلة الثانية: سلطة الإحتلال الإسرائيلي أُجبرت على إطلاق سراحه، والسلطة الوطنية الفلسطينية أُجبرت على إعادة اعتقاله، بحيث يقوم المستعمِر بأداء مهامّ المستعمَر إذا استخدمنا مصطلحات فرانز فانون! وضمن سياق هذا التمثيل، المفتوح إسرائيلياً كما يبدو، تمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بالنيابة إيهود أولمرت من بزّ نتنياهو في تطبيق المبدأ على أحمد سعدات، ولوّح أنه قد يطبقه أيضاً على رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف اسماعيل هنية.

الأرجح، من جانب آخر، أنّ هوامش مناورة عباس أضيق بكثير مما توفّر لعرفات خلال سنوات احتجازه خلف جدران المقاطعة، وفرض العزل القسري عليه عربياً وإقليمياً ودولياً، إنْ لم يكن بسبب خصوصية المعطيات التي كانت انتفاضة القدس تفرضها على المشهد، شاء الجميع أم أبوا في الواقع، فعلى الأقلّ لأنّ سلطة عرفات الداخلية (فتحاوياً أولاً، ثمّ في الشارع الفلسطيني إجمالاً، وحتى في صفوف «حماس» ذاتها) ظلّت متقدّمة ومرنة وعالية المناورة، وذلك رغم أنّ شبكات الفساد والتسلّط والعربدة الأمنية والعسكرية لم تكن أقلّ شدّة بالضرورة، بل هي بدأت من ذلك العهد أصلاً: ذلك الغيم أتى بهذا الرشاش!

وكان عرفات يعرف، تماماً كما كان يعرف أفراد بطانته من الساسة ورجال الأمن الفلسطينيين الفاسدين دعاة وقف الإنتفاضة مجاناً (وكان عباس وقريع ورجوب في طليعتهم، للتذكير فقط!)، أنّ شارون لم يخرج من فتحة الدبابة الواسعة بل من شقّ صندوق الاقتراع الضيّق، بقرار من ناخب إسرائيلي يخشى السلام بالمعنى الوجودي للخشية، ولا يأنس إلا لجنرال سفّاح كي يترجم تلك الخشية إلى ظفر ومنعة وهيبة. ولهذا، كان عرفات يعرف أنّ شارون ـ بمساندة، صامتة أو حتى صاخبة، من بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير ـ لن يقدّم له شيئاً من مظاهر «السلام» حتى تلك الرمزية، المخجلة، التافهة، القابلة في أية لحظة للقذف في البحر: طائرات هليكوبتر جديدة؟ تنفيذ توصيات لجنة ميتشل؟ مدرّج مطار جديد؟ زيارة البيت الأبيض؟ صفحة باهتة، أو سوداء ربما، في سجلات التاريخ؟

وما الذي كان سيتغيّر حقاً، أو سوف يتغيّر اليوم أيضاً، لو استجابت السلطة الوطنية الفلسطينية لمطالب شارون التعجيزية، التي هي مطالب أولمرت ـ بوش ـ بلير في حساب الراهن بعد فوز حماس؟ وكيف ستبقى هذه السلطة «وطنية» حقاً، وفلسطينية بأيّ معنى، إذا توجّب عليها تنفيذ التالي: حملة اعتقالات فعلية، شاملة، ساحقة، وماحقة؛ تجريد جميع «المنظمات الإرهابية» من أسلحتها، والدولة العبرية هي وحدها التي تعرّف الإرهاب والإرهابيين؛ جمع هذه الأسلحة وتدميرها بمعرفة المخابرات الإسرائيلية، أو عن طريق وسطاء أمريكيين؛ التعهد بعدم تكرار العمليات الإنتحارية، وضمان ذلك عن طريق خطة أمنية دائمة يكون الضباط الإسرائيليون جزءاً لا يتجزأ من هيكلية تنفيذها؛ إنهاء كلّ أشكال التحريض ضدّ الدولة العبرية، في المساجد ووسائل الإعلام كما في الكتب المدرسية وشاشات التلفزة المحلية والعربية الدولية؟

ولماذا تبدو السلطة الوطنية وكأنها، وحدها تقريباً، الطرف الذي ما يزال مؤمناً باتفاقات أوسلو، وما يزال مستعداً للمقامرة بكلّ شيء، بما في ذلك الوحدة الوطنية الفلسطينية، في سبيل الإبقاء على تلك الجثّة الهامدة معروضة في عراء من الخراب والدماء؟ ألا يبدو واضحاً اليوم ـ وضوح الدماء والعربدة البربرية، في أريحا اليوم، وقبلها بالأمس في غزة وخان يونس وجنين... ـ أنّ أولمرت ليس سوى الظلّ الذي يعكس قامة شارون وينتضي سيفه؟ المعلّق يوسي فيرتر، في «هآرتس» الإسرائيلية، يكتب أمس: «الجمهور في إسرائيل يحبّ الزعماء الذين يُظهرون اعتدالاً دبلوماسياً وخشونة عسكرية، والذين يعيدون بعض الأرض للعرب لكي يقتلوا العرب. شارون اعتمد هذه القاعدة طيلة سنواته الخمس في الحكم، ووريثه إيهود أولمرت سوف يقتفي الدرب ذاته». ألم يكن شارون هو ذلك الجنرال الذي جاء خلفاً لجنرال آخر، وأنّ سلفه إيهود باراك لم يكن أقلّ سوءاً من بنيامين نتنياهو، وهذا الأخير لم يكن أكثر شراسة من شمعون بيريس (جزّار قانا) أو إسحق رابين (كاسر عظام الفلسطينيين أثناء انتفاضة 1987)؟

ومن الخير للرئيس الفلسطيني أن يضيف هذه الإهانة الجديدة، اقتحام سجن أريحا، إلى إهانات سابقات طعنت مباشرة في مصداقية سلطته، بل في معنى المنصب الذي يتقلّده أساساً. ولعلّ أحد ناصحيه يعيده إلى جريمة اغتيال عبد العزيز الرنتيسي أواسط نيسان (إبريل 2004)، واغتيال الشيخ أحمد ياسين قبله بشهر واحد فقط، حين لاح أنّ شارون زجّ حكومة عباس في موقف بالغ العجز أمام واشنطن، وبالغ التفريط أمام الشارع الفلسطيني، وبالغ الذيلية أمام «حماس». وكان شارون يذكّر، في المقام الثاني بأنه ما من هدنة أمريكية ـ فلسطينية، وما من ثمار عراقية ـ عربية، على حساب الدولة العبرية؛ وكان يعلن، عن طريق إراقة الدماء فقط، تفخيخ التخطيط الأمريكي لجداول تطبيق «خريطة الطريق» عن طريق دفع الإدارة إلى الوقوف مجدداً مع إسرائيل، غالبة هذه الأخيرة أم مغلوبة.

ومن الخير أن لا ينساق عباس إلى بلاغة الحديث عن «جريمة لا تغتفر»، ربما استبطاناً للقول المأثور المنسوب إلى النهضوي الكبير أديب اسحق، هو الذي يعرف أن قتل الشعب الفلسطيني الآمن بأسره يظلّ في عداد واشنطن ولندن وتل أبيب... مسألة فيها نظر!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

رئيس وزراء مصر نظيف بلا طعم ولا لون ولا رائحة

د. عزام التميمي *

في مقابلته مع البرنامج الإخباري اليومي الأهم في تلفزيون البي بي سي والمعروف باسم «نيوزنايت»، أتيحت لرئيس الوزراء المصري في مساء ذلك اليوم الذي جرى فيه «اغتصاب أريحا» في وضح النهار فرصة التعبير نيابة عن الأمة عن مشاعر الألم والسخط والإحباط، ولكنه فاجأ القريب والبعيد على حد سواء حينما تكلم وكأنه لا ينتمي لا لعالم العروبة ولا لدنيا الإسلام.

لقد كان يوم «اغتصاب أريحا» يوماً مشهوداً تسمرت فيه هامات ملايين العرب والمسلمين وأنصار فلسطين حول العالم أمام شاشات التلفزيون وهم يعتصرون ألماً ويشتعلون غضباً إذ يرون دبابات الصهاينة تقصف وجرافاتهم تدمر مقر المقاطعة في أريحا وتعري عناصر أمن السلطة إلا مما لا يزيد مساحة عن حجم ورقة التوت إمعاناً في إهانتهم وإهانة أمتهم العربية والإسلامية بأسرها من خلفهم. ومع ذلك جلس أحمد نظيف في حالة استرخاء تامة في إحدى غرف معهد «شاتام هاوس» في لندن ليجيب على أسئلة «جيريمي باكسمان» ببرود فاق برود «كوفي عنان»، أمين عام الأمم المتحدة التي لا تحل ولا تربط ولا تهش ولا تنش.

تحدث رئيس الوزراء المصري بلغة إنكليزية شكسبيرية يغبطه عليها كثير من الناس، فلا مشكلة لديه على الإطلاق في استخدام اللغة تركيباً ونطقاً للتعبير ببلاغة عما يريد، إلا أن العبارات التي خرجت من فيه كانت بلا معنى وغير ذات قيمة. فهو لم ير داع لأن يلوم أحداً بعينه على شيء مما جرى من تدمير المقاطعة واجتياح السجن وامتهان البشر وخطف المناضلين أحمد السعدات ورفاقه الأبطال، فالمسؤولية من وجهة نظره مسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف ـ أي أن الغاصب وضحية الاغتصاب في الإثم سواء.

لقد تابع الناس منذ الصباح ما جرى، من تخلي المراقبين الأمريكيين والبريطانيين عن مواقعهم دون سابق إنذار، والغزو الآني المباشر من قبل قوات الاحتلال الصهيوني للموقع، الأمر الذي يؤكد وجود تنسيق مسبق للإسرائيليين مع الحكومتين الألد عداوة للعرب والمسلمين بعد الكيان الصهيوني في العالم اليوم ـ بريطانيا وأمريكا. ورغم ذلك، لا يملك من شاهد مقابلة «نظيف» مع «باكسمان» إلا أن يستنتج بأن «نظيف» ربما كان في غيبوبة طوال النهار، بل ربما هو في غيبوبة منذ دهر. فتحليله لما جرى كان أقرب ما يكون إلى تحليل شخص لا يعرف عما جرى شيئاً، بل لا يكاد يلم بحيثيات القضية الفلسطينية إلا ما تبثه الصحافة الغربية من تقارير أو تتناوله من تحليل، إنه تحليل أقل ما يقال فيه بأنه صادر عمن لا دراية له بأصل المشكلة ولا بتفريعاتها. والفاجعة، والطامة الكبرى، أنه حينما سئل عما يتوقع أن يفعله الإسرائيليون بمن اختطفوهم من سجن أريحا في قرصنة يندر صدورها إلا عن الكيان الصهيوني، قال بأنه يأمل في أن تكون المعاملة جيدة. وكأن «نظيف» لا يعلم بما يفعله الصهاينة بمن يعتقلونهم من إخضاعهم لأبشع أنواع التعذيب حتى أن الضحية يتمنى معه أن تفيض روحه إلى خالقها من شدة ما يلاقيه.

ماذا جرى لمصر حتى يكون على هذه الشاكلة موقف رئيس وزرائها؟ ألم تكن مصر عبر تاريخ أمتنا قلعة شامخة في وجوه الغزاة؟ محزن، ومؤسف، ألا يملك مسؤول كبير في موقع «نظيف» الاستعداد والشجاعة، أو ربما الرغبة، في أن يندد بالجريمة الصهيونية وأن ينكر على البريطانيين والأمريكيين تخليهم عن مسؤولياتهم، بل وتواطؤهم المؤكد مع الإسرائيليين. أم أنه الحياد الذي تتطلبه الدبلوماسية المصرية من باب اللياقة والأدب مع المضيفين البريطانيين؟

كم هو البون شاسع إذن بين حياد الرئيس نظيف وحالة الغليان التي تشهدها الساحة الفلسطينية ومن خلفها أوساط المؤيدين للحق الفلسطيني في مصر وعبر العالم، بل وفي لندن بالذات حيث تظاهر في نفس اليوم المئات من البريطانيين أمام مقر رئيس الوزراء طوني بيلر للإعراب عن سخطهم على الخيانة البريطانية التي مهدت للإسرائيليين «اغتصاب أريحا» في وضح النهار.

ما كان ينبغي أن تكون مصر ولا أحد من ساستها على الحياد في موضوع فلسطين، فإسرائيل التي زرعت في قلب الأمة العربية وفي مركز العالم الإسلامي إنما أراد ساسة بريطانيا في مطلع القرن الماضي من زرعها في فلسطين شل مصر والحيلولة دون نهضتها. مصر كانت وما تزال هي المستهدفة أولاً وأخيراً من المشروع الصهيوني، ولذلك فإن من غير المقبول عقلاً ولا خلقاً من رئيس وزرائها أو أي من ساستها أن يتظاهر بأن الأمر لا يعنيه إلا بقدر ما يعني رئيس دولة في جزيرة نائية في المحيط الهادي أو في كوكب ناء في ذيل المجموعة الشمسية.

لا يجوز بحال أن تكون مصر حيادية في موضوع فلسطين وهي الأهم مركزاً والأكبر حجماً في قلب الأمة العربية، بل ينبغي أن تكون الأعلى شأناً والأشد أنفة وعزة في مقاومة الهجمة الاستعمارية المعاصرة على الأمة، لا أن يقعد رئيس وزرائها عن الصدع بالحق والدفاع عن المظلومين بينما بلده هو المستهدف بالدرجة الأولى من قبل آلة الاحتلال الصهيوني إفساداً وتخريباً صباح كل يوم وفي وضح نهاره وفي مسائه.

لا يمكن لعاقل أن يستسيغ اتخاذ أي مسؤول عربي أو مسلم ـ كبر أم صغر ـ موقفاً محايداً من فلسطين، بينما المشروع الصهيوني في حقيقته ما هو إلا حربة في خاصرة الأمتين العربية والإسلامية، يقصد منه بالدرجة الأولى ألا تقوم للعرب نهضة ولا للمسلمين قائمة.

بينما يتجمل المسؤولون السياسيون في العالم العربي والإسلامي بالحياد نرى المسؤولين في دول المنظومة الغربية بأسرها لا يترددون في الانحياز تجاه إسرائيل يدعمونها بالكلمة والدولار وكافة أسلحة الدمار الشامل، ويدافعون عنها بكل ما أوتوا من قوة ومن وسائل الكيد والخداع. من أمريكا إلى أستراليا، ومن كندا إلى سنغافورة، كل من ينتمي إلى المنظومة الليبرالية الغربية من سياسيين ـ سواء كان في الغرب أو الشرق ـ نراهم ينحازون انحيازاً تاماً إلى جانب الظلم والعدوان، ولا يرون بأساً فيما ترتكبه عصابة الصهاينة المغتصبة لفلسطين من جرائم. إنهم من هذا الانحياز لا يخجلون، وفي التعبير عنه بكافة الوسائل لا يترددون.

يحيرني ما يدور في عقول حكام العرب والمسلمين في مثل هذه الظروف، أقلا يشعرون بما يشعر به عامة البشر من اشمئزاز وغضب حينما يرون ما يرتكبه الصهاينة من جرائم، ألا تستثير فيهم أدنى درجات النخوة صيحات المستغيثين وأنات المتألمين، أم أنهم صم بكم عمي فهم لا يرجعون.

لقد كان بإمكان رئيس وزراء مصر، التي خرجت منها الجحافل التي صدت الصليبيين والتتار، أن يندد ـ على أقل تقدير ـ بالجريمة وبمرتكبيها في نشرة أخبار يشاهدها ملايين البريطانيين، بما فيهم صناع الرأي والقرار، ولكن لحاجة في نفسه آثر أن تكون إجاباته بلا طعم ولا لون ولا رائحة.

ورد في الحديث الشريف: «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم».

* مدير معهد الفكر السياسي الاسلامي في لندن

الشعب السوري يبحث عن بدائل جديدة للمعارضة

انس العبدة

■ مرة أخرى يرسل النظام السوري رسائل واضحة إلى الشعب السوري والمعارضة في الداخل والخارج ولحلفائه وخصومه على السواء مفادها: أن لا تغيير حقيقيا أو نسبيا ملموسا سيأتي من تلقاء النظام. وكل من يعتقد أن الضغوط الخارجية سوف تدفع بالنظام لتقديم تنازلات حقيقية داخلية فهو واهم. خطاب الرئيس السوري أمام مؤتمر الأحزاب العربية مؤشر مهم على تمسك النظام بنهجه القديم والتقليدي في تكريس مكتسباته مع المحاولة الجادة للخروج من عنق الزجاجة بشتى الطرق؛ وهذا التشدد الظاهري الذي يبديه النظام السوري تقابله براغماتية أكثر عمقاً وفعالية. وصانع القرار الإقليمي والدولي يدرك ذلك جيداً، فمع كل خطاب حماسي يزيد حجم هامش المرونة السياسية الموجهة للخارج وتقل فرص التوافق الداخلي.

في المقابل تشعر المعارضة السورية بخيبة أمل تلو أخرى تجاه التعديل الوزاري الأخير ومن ثم المسودات المقترحة لقانون الأحزاب الجديد الذي يأتي كمحاولة واضحة لإعادة تعليب وإنتاج الجبهة الوطنية التقدمية التي بلغت من الكبر عتيا، في تركيز واضح على الشكل لا المضمون. فالإبقاء على الفقرة الثامنة من الدستور السوري الحالي التي تنصب حزب البعث كقائد للدولة والمجتمع هو في حد ذاته استمرار لإقصاء وتهميش قطاعات واسعة من المجتمع السوري وتجاهل واضح لرغبات وأمنيات الشعب السوري. وهو رد مباشر وغير مباشر على كل المبادرات والنوايا الحسنة للإخوة العرب والأصدقاء من محبي الشعب السوري في كل مكان.

إزاء هذه الحالة بالغة الصعوبة والتعقيد ومع نجاح النظام السوري في استقطاب تيارات إسلامية وقومية لتشاركه عبء المواجهة مع الداخل والخارج فإن المعارضة السورية مدعوة لإعادة النظر في استراتيجياتها وطرقها في التواصل مع الشعب السوري والعربي. ففي غياب أية إمكانية حقيقية لتغيير سلوك النظام السوري من قبل الشعب فإن التفكير والحديث لا بد وأن ينصب على الشريحة الأكثر مرونة نتيجة الظروف الموضوعية التي تمر بها؛ ألا وهي المعارضة. ومع قناعة الشعب السوري بمحدودية أفق النظام الحالي وضرورة التغيير الحقيقي، فإن هذه القناعة ليست كافية إن لم تتوفر قناعة موازية ومكافأة بالبديل الممكن من قبل المعارضة الحالية. لذا فإن التركيز في الحديث عن المعارضة من قبل الكثيرين هذه الأيام لا يمكن إلا وأن ينظر إليه بأفق إيجابي كونه يعكس قناعة لدى الجميع بعقم محاولات النظام وادعاءاته القيام بالإصلاحات الداخلية، وبرؤية محاولات شرائح كبيرة من المجتمع السوري وهي تبحث وتجتهد في تلمس طريق الخلاص والإصلاح الحقيقي.

ولعل أهم استراتيجية يتوجب إعادة تفعيلها هي العودة إلى مبادئ النضال السياسي وما يصاحبه من شفافية ومصداقية ووضوح وأخلاق والابتعاد عن البهلوانيات والتكتيكات السياسية المرحلية قريبة الأمد من عقد لتحالفات مصلحية، والتكلم بعدة ألسنة ووجوه، وتعمد عدم الوضوح تجاه القضايا الأكثر أهمية، مما يفقد الأمل لدى الشارع السوري بصلاحية البديل المقترح. فالتنسيق مع الولايات المتحدة من تحت الطاولة والتعاون مع وسطائها، والتحالف العلني لفريق إسلامي مع نائب الرئيس السوري السابق عبدالحليم خدام وما يثير ذلك من ألم لدى ضحايا الاستبداد وأقربائهم وذويهم، وترحيب بعض الناشطين السوريين في الخارج بالمساعدة الأمريكية السخية والمقدرة بخمسة ملايين دولار واستعدادهم لصرفها في وجوه الخير، ومحاولة البعض إقناع الكونغرس الأمريكي بتمويل فضائية للمعارضة، كل هذا يدفع الشعب السوري إلى النظر بعين الريبة والحذر تجاه تلك المبادرات. ومن نافلة القول أن التنافس مع النظام السوري في إرضاء اللاعب الإقليمي الأوحد هو تنافس غير مضمون النتائج وربما خاسر، وذلك لما يتوفر للنظام من مقدرات الدولة من مؤسسات وإمكانيات مع قدرة واقعية على تقديم التنازلات المطلوبة على الأرض في مقابل وعود أطراف في المعارضة لهذا اللاعب أو ذاك غير مضمونة التحقيق. وبعبارة أخرى: فإن الوقت الحالي هو وقت نضال ومقاومة، فمسرح العمليات لم يتهيأ بعد للعب السياسي في سورية. ولنا جميعا في حماس أسوة حسنة، فهل كان من الممكن أن تنال حماس ثقة شعبها لو أنها انغمست كأختها فتح في أوحال الألعاب السياسية منذ زمن؟ وإذا كنا فعلا نقتنع بالشرعية الشعبية الانتخابية فلا بد من أخذ نبض الشارع السوري وآماله وآلامه بعين الاعتبار. قد يظن البعض ممن يفضلون خيارات أخرى هذا الكلام مثاليا، ولكن خيار التزام الشعب وأمنياته هو في الحقيقة أبعد ما يكون عن المثالية وأقرب ما يكون للواقعية. والشعب السوري يرى بأم عينيه مشهدين ساخنين؛ أحدهما على حدوده الشرقية في العراق والآخر على أرض فلسطين. يصعب على أصحاب التنظير والسياسة أن يقنعوا أحداً بعكس ما يراه ماثلاً أمامه.

أما العودة إلى مبادئ النضال فيلزمه ضخ هائل لكفاءات شبابية ديناميكية قادرة على العمل والضغط المتواصل على النظام. وهذا تحد آخر تواجهه المعارضة، فمتوسط أعمار القيادات السياسية للمعارضة السورية يزيد عن ستين عاما في حين أن نصف الشعب السوري أي ما يقارب 10 ملايين نسمة تقل أعمارهم عن 20 عاماً. هذه الفجوة العمرية الكبيرة والتي تقدر بأربعين عاما على المتوسط تقلل من إمكانيات المعارضة في استقطاب أكثر القطاعات الشعبية قدرة على التأثير والتغيير. ولعل إدراك النظام لهذه الحقيقة يجعله أكثر تسامحاً مع النخب المثقفة المعارضة وأقسى استبداداً مع كل محاولة للنشاط السياسي من قبل الشباب السوري. ورغم عدم وجود إحصائية علمية للتطلعات السياسية للشباب السوري بسبب حالة الطوارئ سيئة الذكر؛ إلا أن ظروفهم التي تزداد صعوبة وقسوة مع مرور كل يوم تدفعنا للاستقراء بوجود رغبة حقيقية لديهم بضرورة أخذ المبادرة وتقدم الصفوف للانتقال ببلدهم وشعبهم وحالهم إلى القرن الواحد والعشرين بمتطلباته وتحدياته.

لا بد من التأكيد مجدداً على أن المعارضة السورية ما زالت حتى الآن الأكثر مرونة وقابلية للتأقلم مع متطلبات الشعب السوري وكسب ثقته خاصة في ظل الفشل الذي يعاني منه النظام. ولكن هذا لا يمكن اعتباره بمثابة شيك على بياض، فكما أن الشعب السوري قادر على إيجاد بديل للنظام فإنه أيضا وبدون شك قادر على توفير بدائل للمعارضة إذا ما تجاهلت نداءه الأخير...!

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير: عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)

فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD

Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637

email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364